خارطة طريق لحل
الخلافات السوريين برعاية
أمريكية ، وإشراف
شخصيات سورية تؤمن
بثقافة التعايش والحرية
والعدالة الإنسانية ، لضمان
التنفيذ السوري الناجح
لقرارات جنيف (1) بعيدًا.
من التدخل الروسي غير
المجدي في اجتماعات
.أستانة

مشروع مناطق متوازية

الباحث: عصام خوري

المعهد التشيكي السلوفاكي
للدراسات المشرقية

مشروع مناطق متوازية

"استراتيجية ضبط الحدود"

استراتيجية ضبط الحدود

المدخل 4

إلغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة 5

مشروع مناطق متوازية 10

رؤية الخطة 10

أهداف الخطة 10

الهدف البعيد للخطة 10

سبب تسمية الخطة "المناطق المتوازية" 10

استراتيجية العمل 11

استراتيجية ضبط الحدود 12

المرحلة الأولى: ضبط الحدود السورية-العراقية 12

الداعمين الماليين للمرحلة الأولى 14

- **دولة العراق** 14
- دول الخليج العربي 14
- **النظام السوري** 14
- **مجلس سوريا الديموقراطي** 14

الدعم اللوجستي والأمني والتدريبي للمرحلة الأولى 14

- **إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية** 14
- **التحالف الدولي المناهض للإرهاب** 15

معوقات تنفيذ المرحلة الأولى 15

عودة النظام السوري للجامعة العربية 15

المليشيات الشيعية بين العراق وسوريا 15

المدة الزمنية للمرحلة الأولى 16

الكلفة المالية للمرحلة الأولى 16

المرحلة الثانية: ضبط حدود المعارضة المعتدلة 17

الممولون للمرحلة الثانية 18

معوقات تنفيذ المرحلة الثانية 18

التعنت التركي تجاه الأكراد 18

الرغبة بمركزية الحكم من قبل القوميين العرب 19

العلاقات التركية الجديدة مع النظام السوري 19

المدة الزمنية للمرحلة الثانية 20

الكلفة المالية للمرحلة الثانية 20

المرحلة الثالثة: حدود منطقة درع الفرات وإدلب 21

معوقات تنفيذ المرحلة الثالثة 21

الفئات المغالية بالتطرف 21

الانغماسين 21

المهاجرين 21

الاتحاد الروسي 22

المدة الزمنية للمرحلة الثالثة 22

احتمالات الفشل 22

احتمال فشل المرحلة الأولى 22

الانتقال للمرحلة الثانية بدون تنفيذ المرحلة الأولى 23

عدم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية 23

المدخل

قسمت الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية لعدة دويلات، تفصل بين بعضها معابر عسكرية تشبه الحدود مثل (الإدارة الذاتية الديموقراطية، نبع السلام، درع الفرات، حكومة الإنقاذ، النظام السوري)، وبين الأخرى تفاهمات غير موثقة حول التقسيم مثل منطقتي (التنف، السويداء).

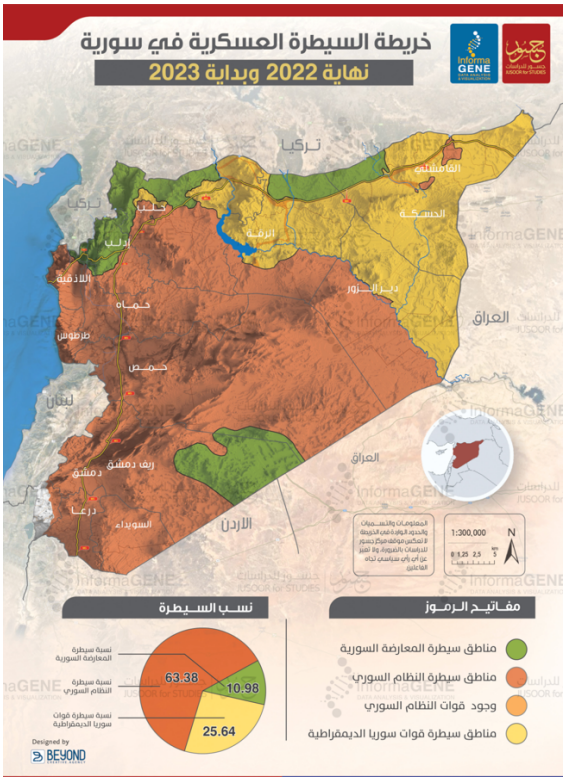

هذا الواقع الجيو-سياسي المعقد، قلص فرص التسوية بناء على توصيات بيان جنيف (1) لعام 2012[1]، وقراري مجلس الأمن رقم "2118 للعام 2013" و"2254 للعام 2015"، مما سمح للاتحاد الروسي أن يتدخل عبر قمم

[1]UN, Geneva, June30, 2012
https://www.ungeneva.org/en/news-media/press-release/2012/06/final-communique-action-group-syria-geneva-saturday-30-june-2012

سوتشي المتكررة، والتي بينت وبوضوح غياب القرار السوري-السوري، وتحويل القرار السوري للأوصياء الدوليين والإقليميين.

من هنا توجب علينا رسم استراتيجية عمل للأزمة السورية، تتحقق من خلالها مصالح السوريين بما يتقاطع مع مصالح الدول الكبرى، استناذا لمشروع مكافحة الإرهاب، مع عدم التوقع بزيادة كبيرة في الانفاق العسكري من الدول الكبرى على الملف السوري.

إلغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة

يصرح كل من الروس والإيرانيين أن الوجود العسكري الأميركي في سوريا هو احتلال للأرض السورية، لأن النظام السوري "الذي يمتلك مقعدا في الأمم المتحدة" لم يقدم التماسا للأميركيين بطلب المساعدة في ملف مكافحة الإرهاب.

ولكن الوجود العسكري الأميركي هام جدا للسوريين المعارضين لنظام الأسد، لأنه يضمن سلامة أكثر من ٤ مليون سوري، قد يتعرضون للتنكيل من النظام السوري في حال استعاد السيطرة على منطقتي "شمال شرقي سوريا، وقاعدة التنف"، أيضا هو هام للأقلية الأيزيدية التي حرمت من حقوقها الاجتماعية والثقافية في سوريا منذ تأسيس الدولة السورية، وهو بالتأكيد هام للقوى السورية التي حاربت الإرهاب، وتخشى الصدام العسكري مع القوى الموالية للقومين الترك المتعصبين.

ومن زاوية ثانية الوجود الأميركي هام لحلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، كما هو هام لأمنها القومي الذي تعرض لإرهاب كبير في 11 سبتمبر/أيلول2021 ، خاصة وأن دولتي العراق وسوريا فاشلتين اداريا، مما سمح بتنامي الحركات المتطرفة الراديكالية السنية مثل "داعش، النصرة، حراس الدين"، وتلك الشيعية مثل "مليشيات الحشد الشعبي، وحزب الله، فاطميون"، وهذا بالتأكيد يهدد الثروة النفطية في الشرق الأوسط، مما يشكل خطرا على الاقتصاد العالمي.

لذا اعتمدت الولايات المتحدة في وجودها العسكري داخل سوريا على عقيدة "الدفاع عن النفس الاستباقي"[2] والتي تفترض أن الدولة الأميركية مستهدفه، ومضطرة للدفاع عن مصالحها، حتى لو لم تسمح لها دولة عضو في الأمم المتحدة أن تستخدم أراضيها، ولكنها مضطرة لانتهاك سيادة تلك الأراضي لأن الدولة العضو "غير قادرة أو راغبة" في التصدي لتلك الجماعة.

[2] "Unable or unwilling" doctrine or the "anticipatory self-defense" doctrine.

النظام السوري ينتقد هذا الطرح، ويطالب بدعمه عسكريا وماليا كي يكافح الإرهاب، وهذا بالحقيقة متخالف مع القانون الأميركي، لأن الحكومة السورية والكثير من جنرالاتها، بالإضافة لرئيسها خاضعين لعقوبات من الخزانة الأميركية، من هنا لا تستطيع الحكومة الأميركية التعاون مع هذه النظام، لذا عليها إيجاد بدائل عنه، وبما أن الحكومة الأميركية غير مخولة قانونيا على قلب النظام الحاكم في دمشق، ستغدو كسلطة احتلال رغم نيتها مكافحة الإرهاب.

الجانب الوحيد الذي يسمح للولايات المتحدة قانونيا التواجد العسكري في سوريا استنادا لعقيدة الدفاع عن النفس الاستباقية، المكفولة بالمواد 51[3] والمادة 50[4] من ميثاق الأمم المتحدة، أن تظهر سلطة تمثيلية عن السوريين معترف دوليا بها، وتطالب تلك السلطة من الولايات المتحدة الحماية العسكرية، أو الدعم العسكري المباشر والدائم، وهذا بالتأكيد ينزع أي فرصة للاتحاد الروسي بوسم واشنطن كسلطة احتلال في المحافل الدولية.

واقعيا، مناطق الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا غير مؤهلة لطلب ذلك الدعم، لأنها ما تزال لليوم جزء من الحكومة السورية، أما إن قطعت علاقتها مع النظام السوري، وتحالفت مع الحكومة المؤقتة التابعة للإتلاف السوري لقوى المعارضة، فهذا سيسمح قانونيا للشعب السوري بأن يعطي للولايات المتحدة الأميركية تفويضا بالحماية والوجود في مناطق انتشار المعارضة، لأن الاتلاف السوري الوطني جهة تمثيلية عن الشعب السوري باعتراف 114 دولة منذ العام 2012.

من هنا على قوات التحالف وعلى رأسهم الولايات المتحدة السعي الجدي لخلق قواسم عمل سياسية وإدارية واقتصادية تنظم العلاقة على مستوى الشراكة، أو الاتحاد، أو حتى الوحدة إن أمكن، بين مناطق الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا والمناطق التابعة إداريا للتحالف الوطني لقوى الثورة السورية. وفي حال نجحت بهذا الأمر،

---

[3] Article 51

Nothing in the present Charter shall impair the inherent right of individual or collective self-defence if an armed attack occurs against a Member of the United Nations, until the Security Council has taken measures necessary to maintain international peace and security. Measures taken by Members in the exercise of this right of self-defence shall be immediately reported to the Security Council and shall not in any way affect the authority and responsibility of the Security Council under the present Charter to take at any time such action as it deems necessary in order to maintain or restore international peace and security.

[4] Article 50

If preventive or enforcement measures against any state are taken by the Security Council, any other state, whether a Member of the United Nations or not, which finds itself confronted with special economic problems arising from the carrying out of those measures shall have the right to consult the Security Council with regard to a solution of those problems.

فهذا سيحقق جملة من الأهداف تخدم كل من تركيا والشعب السوري، والولايات المتحدة، والمحيط العربي لسوريا، من أبرزها:

1. المساهمة في تقويض الخلافات الكردية-التركية، وهذا سينعكس إيجابا على:
   - التنمية في منطقتي الأناضول والجزيرة السورية
   - سيقلص من الإرهاب داخل تركيا.
   - يقلل الانفاق العسكري للأتراك، وهذا سينعكس إيجابا على الاقتصاد التركي.
   - يعزز من قطاع السياحة في تركيا.
   - يفتح سوقا واسع للأتراك في الداخل السوري، بدون أن يقدموا على التطبيع مع النظام السوري.
   - يحسن اقتصاد منطقة الإدارة الذاتية وعموم الاشمال السوري.

2. حل شبه شامل لمشكلة اللاجئين غير الشرعيين، عبر:
   - تأمين عودة آمنة للاجئين لمناطق سوريا، دون الإخلال بالمواثيق الدولية.
   - توزيع اللاجئين السورين القادمين من تركيا في ثلاثة مناطق وهي:
     - مناطق درع الفرات.
     - نبع السلام
     - مناطق الإدارة الذاتية.
   - توطين اللاجئين السوريين القادمين من لبنان والأردن في الشمال السوري بالتنسيق مع مفوضية اللاجئيين التابعة للأمم المتحدة.

3. تعزيز المصالحات العربية "السنية"-الكردية، وهذا سيعني:
   - تعزيز التفاهمات العسكرية بين السوريين الكرد والعرب لمحاربة الارهاب.
   - تعزيز الشراكة بين العشائر العربية والتحالف الدولي.
   - فتح المعابر العسكرية المغلقة بين مناطق الإدارة الذاتية ومنطقتي درع الفرات ونبع السلام، وتحويلها لمعابر جمركية.
   - توزيع ناتج الثروة الباطنية "النفط"، والقطن، والقمح على منطقتي الإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة، مما يساهم في التنمية الإدارية لكلا المنطقتين.
   - تسهيل عبور المدنيين بين مناطق الإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة.
   - إعادة الملكيات المصادرة لأصحابها الحقيقيين.
   - الافراج عن المعتقلين من الطرفين، عبر تطبيق برنامج عدالة انتقالية تشرف عليه جمعيات حقوقية سورية تعمل في المنطقتين لضمان الحيادية.

4. تطوير في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للسوريين في المناطق الخارجة عن سلطة الأسد، وهذا سيوفر:
   - ترخيص الأحزاب السورية المختلفة والمتنافسة.
   - تعزيز آليات رقابة المجتمع المدني على المؤسسات السياسية.
   - ضمان حرية التعبير.
   - تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5. تعزيز مشروع مكافحة الإرهاب، وهذا يشمل:
   - انشاء مراكز دراسات سورية معنية بمكافحة الإرهاب، يتعاون فيها خبراء من كلا المنطقتين.
   - انشاء غرفة عمليات تنسق أعمالها مع التحالف الدولي.
   - القيام بتدريبات أمنية وعسكرية في كلا المنطقتين لضمان عدم توغل التنظيمات الإرهابية في كلا المنطقتين.
   - القيام بدورات إعادة تأهيل نفسية للعناصر المغرر بهم من قبل التنظيمات الإرهابية.

6. تحجيم نفوذ النظام السوري لهدف دفعه للقبول بتسوية جنيف (١)، وهذا يتطلب:
   - تهيئة جسم اداري ينظم العلاقة بين (الحكومة المؤقتة والإدارة الذاتية) مقبولة من واشنطن ومن كلا الطرفين، ويسمح للمجتمع المدني بمراقبة عملها، بحيث يوفر هذا الجسم الإداري النقاط التالية:
     - اصدار جوازات سفر سورية من السلطة المشتركة (الإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة)، تكون مقبولة دوليا، مثل جوازات سفر السلطة الفلسطينية.
     - اعداد دستور مؤقت ينظم العلاقة بين السلطتين الإداريين السوريتين.
     - وضع خطط تنموية تزرع شراكات بين المناطق الإدارية والشركات الدولية المستثمرة.
     - بناء شراكات إدارية مع المحيط العربي والإقليمي بما يخدم استقرار وأمان كلتا المنطقتين.
     - تهيئة فريق تفاوضي مشترك من الطرفين للتفاوض مع النظام السوري، واعتماد جنيف مكانا وحيدا للتفاوض.
     - معالجة ملفات الإرهابين المعتقلين مع الحكومات التي جاؤوا منها.
     - تنظيم التعليم، وضمان الاعتراف بالشهادات الجامعية عبر التنسيق مع مؤسسات تعليمية دولية.
     - الاستعانة بخبرات تضمن تحويل الإدارات لنظام حكومة الكتروني.

   - قطع العلاقة بين مناطق الإدارة الذاتية والنظام السوري، وهذا يتطلب:
     - اغلاق جميع الأفرع الأمنية التابعة للنظام في مناطق الإدارة الذاتية.
     - منع بيع النفط من مناطق الإدارة الذاتية نحو النظام.
     - ضمان رقابة عالية على الحدود مع النظام السوري، ومنع دخول أي عناصر عسكرية أو أمنية من النظام إلى مناطق الإدارة الذاتية.
     - القضاء على عموم العصابات التي تتعاون مع النظام السوري في تجارة الكابتغون داخل مناطق الإدارة الذاتية.
     - إدارة مطار القامشلي بعناصر محلية، وطرد عناصر المخابرات الجوية منه.

7. تهيئة الظروف الاقتصادية لخلق نظام اقتصادي اجتماعي قادر على الاندماج في الأسواق الدولية، وهذا يتطلب:
   - اعتماد نظام السوق الاجتماعي Social Market Economy[5] في كلتا المنطقتين.
   - تسهيل الإجراءات الإدارية لتسهيل افتتاح مصارف تدير الاستثمارات.
   - تسهيل قنوات التعاون بين المصارف المحلية والمصارف المتواجدة في تركيا وكردستان العراق.

8. تهيئة نظم سياسية واجتماعية مؤمنة بثقافة السلام والتعايش الاجتماعي داخليا وإقليميا، وهذا يتطلب:
   - تكثيف الندوات التي توضح أهمية الاستقرار والسلام استنادا للمصالح الاقتصادية.
   - تعزيز مشاريع المصالحات الاجتماعية بين العشائر وبين القوميات والأديان.
   - ادراج مناهج تعليمية تشجع على التعددية والتنوع الاجتماعي.
   - تعزيز الحريات الدينية، وضمانة حرية المعتقد.

9. تهيئة نظم سياسية واجتماعية سورية مؤمنة بالقيم الانسانية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وهذا الأمر سيكون نتيجة للنجاحات التالية:
   - تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي أفضل في مناطق المعارضة عن المناطق الخاضعة للنظام السوري ومناطق حكومة الإنقاذ.

---

[5] The social economy (Soziale Marktwirtschaft) is generally taken to be a third sector of mixed capitalist economies distinct from the private and public sectors. The social economy is based on cooperative, not-for-profit, and voluntary rather than paid activities carried out within communities, across national economies, and internationally. It is variously referred to as the *nonprofit sector*, the *économie sociale*, and the *Gemeinwirtschaft*, and has a long history coincident with the rise of market economies (Nitsch 1990).

- تطور اداري (قانوني، تعليمي، صحي، خدمي، بنكي) أعلى في مناطق المعارضة عن المناطق الخاضعة للنظام السوري ومناطق حكومة الإنقاذ.
- حرية إعلام واسعة الشأن في مناطق المعارضة
- تنوع الاستثمارات في مناطق المعارضة.
- تحييد القضاة عن المؤسسات الحزبية والدينية السورية.
- تعميم خطاب تصالحي مع المحيط الإقليمي والدولي، يستند للتنمية المستدامة، ويقصي الخطاب العنصري.

استطاعت الولايات المتحدة خلال وجودها في سوريا، تقويض الاشتباك التركي مع قوات سوريا الديموقراطية، وفي الآن ذاته شكلت عامل ردع للتوغل الإيراني-الروسي في مناطق الإدارة الذاتية، من هنا تظهر واشنطن في عيون السوريين المقيمين في الشمال الشرقي السوري بأنها صمام أمان لهم، بالإضافة لكونها منسقة مشروع مكافحة الإرهاب الذي حمى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خطر الدولة الاسلامية.

نتيجة التزام واشنطن بمشروع مكافحة الإرهاب، لم تنخرط سياسيا في تعزيز المصالحات بين الأطراف المتنازعة في المعارضة السورية، وتركت هذا الأمر للفرقاء السوريين، الذين بالحقيقة كانوا غير قادرين على إدارة هذا الأمر بفعل سطوة المخابرات الإقليمية على قرارهم، لذا يأتي مشروع "مناطق متوازية" طريقا لحل خلافات السوريين برعاية أميركية، واشراف شخصيات سورية مؤمنة بثقافة التعايش والحرية والعدالة الإنسانية، لضمان تنفيذ سوري ناجح لمقررات جنيف (1) بعيدا عن التدخلات الروسية غير المجدية في لقاءات الاستانة.

مشروع مناطق متوازية

هو خارطة طريق لحل خلافات السوريين برعاية أميركية، واشراف شخصيات سورية مؤمنة بثقافة التعايش والحرية والعدالة الإنسانية، لضمان تنفيذ سوري ناجح لمقررات جنيف (1) بعيدا عن التدخلات الروسية غير المجدية في لقاءات الاستانة.

رؤية الخطة

بناء مجتمع سوري مؤمن بثقافة التنوع والمواطنة والعدالة لشعبه، وقادر على الانسجام السياسي والاقتصادي مع محيطه الإقليمي والدولي.

أهداف الخطة

- السعي لتطبيق قرار جنيف (1) الصادرة في 30 يونيو/حزيران 2012
- العمل على توحيد المعارضة المعتدلة (الإدارة الذاتية، الائتلاف الوطني) وخلق فريق تفاوضي محترف منهما.
- محاربة الإرهاب
- بناء نظام عدالة انتقالي، يحقق مصالحة اجتماعية وانسانية داخل المجتمعات السورية المفرقة.
- صياغة دستور يضمن المواطنة والمساواة لكل أفراد الشعب السوري.
- هيكلة نظام أمني جديد، عبر إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية والمليشيات لتكون أداة عسكرية بيد الدولة وليس العكس.
- تحقيق توافقات إقليمية ودولية تساعد الساسة السوريين على صياغة قرارهم السياسي بما يخدم المصلحة السورية.

الهدف البعيد للخطة

دولة ديموقراطية سورية، تحقق تغير سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي شامل في سوريا، يضمن وحدة الأراضي السورية، وفصل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية عن بعضها، وقبول فصل الدين عن الدولة بما يخدم كل فئات المجتمع السوري، والاستقرار الدولي.

سبب تسمية الخطة "المناطق المتوازية"

كما أسلفنا في المقدمة سوريا مقسمة لسبع مناطق، ستة منها تابعة للمعارضة السورية، وهذه المناطق غير متوازية بقوتها العسكرية والاقتصادية وحتى الإدارية، ووفق استراتيجية عمل الخطة ستنشأ آليات توحد القوى في مناطق المعارضة السورية كي تكون قادرة سياسيا واجتماعيا على فرض التفاوض الجدي أمام النظام السوري، بحكومة انتقالية كاملة الصلاحية تطبيقا لتوصيات اتفاق جنيف (1).

استراتيجية العمل

الواقع المقسم للجمهورية العربية السورية، يفرض علينا تجزئة هذه الخطة إلى عدة استراتيجيات، لضمان تحقيقها بالشكل الأنسب:

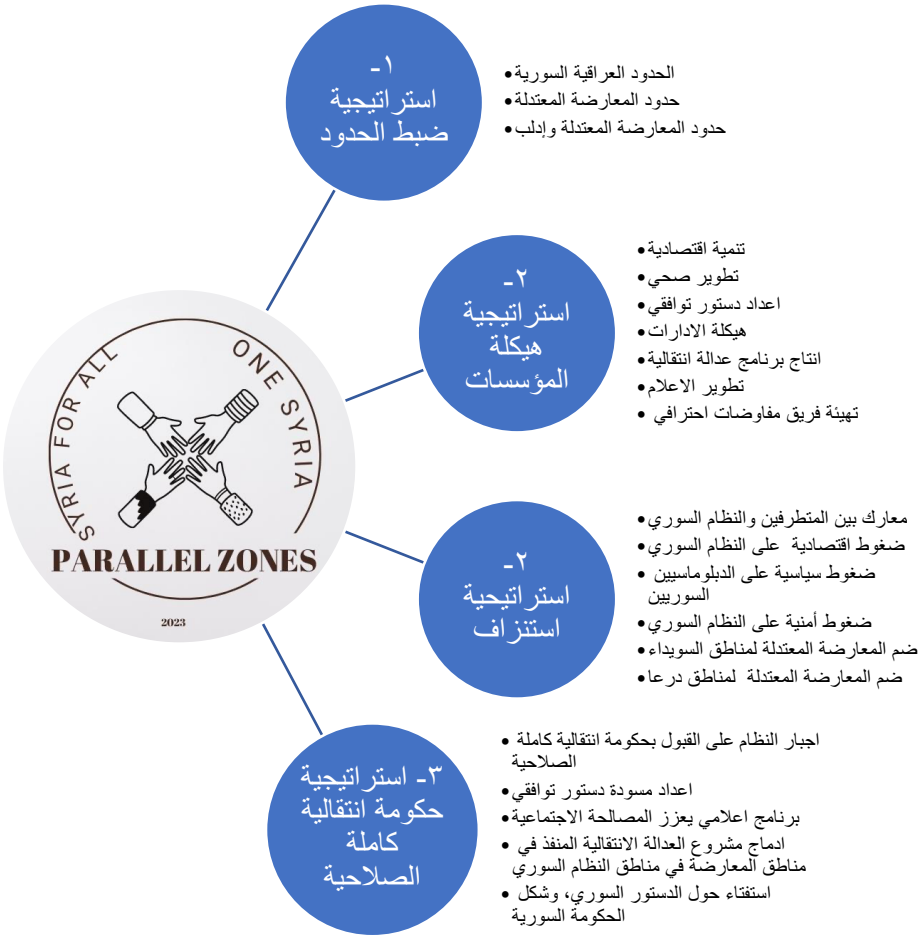

استراتيجية ضبط الحدود

من الضروري لأي دولة أن تضبط حدودها الإدارية، لضمان أمن جيرانها، وبظل عجز الحكومة السورية عن ذلك، من الضروري أن تنشأ بدائل تحقق ذلك، ونستطيع تقسيم هذه الاستراتيجية للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: ضبط الحدود السورية-العراقية

منطقتي الإدارة الذاتية وقاعدة التنف، هي مناطق مراقبة من قوات التحالف الدولي، لذا مرور الإرهابين الراديكاليين الإسلاميين نادر فيها، أما المنطقة الممتدة من التنف وصولا للبوكمال هي منطقة غير منضبطة اداريا، حيث تسيطر عليها وحدات من جيش النظام السوري، بالشراكة مع لواء فاطميون وحزب الله، وعدد من المليشيات الشيعية الأخرى، وهذه المليشيات مدرجة على لوائح الإرهاب الأميركية، مما يلغي عنها الثقة، ويمنع على قوات التحالف الدولي المناهض للإرهاب التنسيق معها.

الانسحاب الأميركي من العراق في نهاية 2021، أعطى مؤشرا على عدم الرغبة الأميركية في زيادة الوجود العسكري في العراق وسوريا بعد انهيار دولة الخلافة الإسلامية، وبحكم الدعم العسكري الأميركي الكبير لأوكرانيا، لن تكون سوريا في أولوية الانفاق العسكري الأميركي، لذا من الضروري أن تنشأ فرق عسكرية سورية، ممولة من أطراف إقليمية تكون مهمتها الرئيسية ضبط الحدود السورية-العراقية، ضمن عمق يقارب ٣٠٠ كم كحد أدنى، وهذا بالحقيقة سيوفر مساحة ممتدة من الحدود الأردنية وصولا لمنطقة عين ديوار، تحت إشراف التحالف الدولي المناهض للإرهاب، وبقيادة ثلاث فرق سورية هي:

- **مجلس دير الزور العسكري:** من الضروري زيادة عدد المنتسبين من العشائر العربية لهذا الجسم العسكري التابع إداريا لقوات سوريا الديموقراطية، وإعادة هيكلته[6] ليصبح مقبولا من مجلس شورى القبائل والعشائر[7].

---

[6] https://twitter.com/syr_television/status/1606907598808170500?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1606907598808170500%7Ctwgr%5Ed3e6a31553524d3521abab07b74921a826ff4f6c%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.syria.tv%2FD8A7D984D8B9D8B4D8A7D8A6D8B1-D8A7D984D8B3D988D8B1D98AD8A9-D8AAD8ACD8B1D991D985-D982D8A7D8A6D8AF-D985D8ACD984D8B3-D8AFD98AD8B1-D8A7D984D8B2D988D8B1-D8A7D984D8B9D8B3D983D8B1D98A-D988D982D8B3D8AF-D981D98AD8AFD98AD988

[7] العشائر السورية تجرّم قائد مجلس دير الزور العسكري و"قسد" ، فيديو يوتيوب Dec 24, 2022 https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%91%D9%85-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%B3%D8%AF-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88

- **جيش سوريا الحرة:** من الضروري زيادة عدد المنتسبين من العشائر العربية لهذا الجسم العسكري الذي ينتشر تحت إشراف قوات التحالف الدولي المناهض للإرهاب في المنطقة 55. "المزيد من المعلومات ترونها في مادة " Area 55: The Untold Story of US Strategy in Syria's Desert Frontier"[8]
- **قوات سوريا الديموقراطية:** من الضروري أن تتعزز الصلات والتعاون بين هذه القوات وجيش سوريا الحر، وعبر القيام بتدريبات مشتركة، تحت إشراف التحالف الدولي المناهض للإرهاب.

---

[8] "Area 55: The Untold Story of US Strategy in Syria's Desert Frontier" by, Issam Khoury, April 13, 2023

https://www.csiors.org/en/post/area-55-the-untold-story-of-us-strategy-in-syria-s-desert-frontier?fbclid=IwAR36VGH5PBDGFcyoeGtwm6jHttX25J9MxaovJbm7mzyylWuRktGYAn6_KCk

الداعمين الماليين للمرحلة الأولى

- **دولة العراق**

طالبت الحكومة العراقية من النظام السوري مرارا وتكرارا ضرورة ضبط حدودها مع الدولة العراقية، لغرض منع تسلل الارهابين من سوريا نحو العراق.

الآن الدولة السورية ممزقة، والمليشيات الشيعية مثل فاطميون وحزب الله تسيطر على المناطق الممتدة من قاعدة التنف نحو مناطق الإدارة الذاتية.

لذا من واجب الحكومة العراقية التعاون مع التحالف الدولي في ضبط تلك الحدود، وهذا يتطلب دعما ماليا عراقيا للقوى السورية التي تنسق أعمالها مع التحالف السوري، كما يتطلب وجود عسكري كبير لقوات مكافحة الإرهاب العراقية على طول الحدود العراقية السورية، ومنع كامل من العراق لمرور المليشيات العراقية من العراق نحو سوريا.

- دول الخليج العربي

التوغل الإيراني في سوريا والعراق مثل تهديدا للأمن القومي العربي، ورغم التصالح السعودي-الاماراتي- الإيراني مؤخرا، إلا أن هواجس العرب من حالة التوسع للمليشيات الإيرانية ما تزال قائمة، فحزب الله اللبناني يسيطر على القرار السيادي اللبناني، وكذلك جماعة الحوثي في اليمن، والحرس الثوري الإيراني يسيطر على الأجهزة الأمنية للنظام السوري.

لذا مشروع الدعم العربي لضبط هذه الحدود برعاية أميركية سيكون خيارا ممتازا لهذه الدول، لأنه لن يجعلها بحالة خصام مباشرة مع طهران، ولكنه بالتأكيد سيحجم من نفوذ الحرس الثوري الإيراني في سوريا.

- **النظام السوري**

النظام السوري غير معني بهذا الملف، وسيحاول تسويق نفسه كمحارب للإرهاب، مما يعني أنه لن يدفع أية نفقات في هذا المشروع

لذا من الضروري مصادرة كل أصول هذا النظام في كل دول العالم، وتحويلها للجهة المكلفة في تنفيذ هذا المشروع.

- **مجلس سوريا الديموقراطي**

العوائد النفطية، والقطن، والقمح، توفر ذخيرة مالية جيدة لقوات سوريا الديموقراطية، وهذا بالتأكيد سيكون جزا من الانفاق المالي على إدارة المرحلة الأولى من خطة "مناطق متوازية".

الدعم اللوجستي والأمني والتدريبي للمرحلة الأولى

- **إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية**

استهدفت اسرائيل الحرس الثوري الإيراني، والمليشيات الشيعي بغارات جوية منذ العام ٢٠١٤ وهي مستمرة بسياستها هذه، لذا هذا المشروع سيكون مفيدا للأمن القومي الإسرائيلي، وبظل عدم التطبيع السوري-الإسرائيلي، قد يكون التدخل العسكري نوع من الاعتداء وفق تصنيفات الجيش السوري.

لذا قد يكون خيار تنسيق الدعم بالمسيرات والضربات الجوية عبر الوسيط الأردني أمرا مقبولا من عموم الدول العربية التي لم تطبع حتى الآن مع إسرائيل، خاصة وان الطيران الأردني كان حاسما يوم 8 أيار/ مايو 2023، عندما قصف أحد مقرات مهربي الكابتغون داخل الأراضي السورية.

- **التحالف الدولي المناهض للإرهاب**

من الممتاز أن يقرر التحالف الدولي زيادة إنفاقاته لإنجاز هذا المشروع، ولكن في حال رفضه، فهو ملتزم ضمن مشروع مكافحة الإرهاب بتدريب السوريين الذين يحاربون الجماعات المتطرفة الراديكالية، وهذا بالحقيقة أكثر من كاف، خاصة وأن الوجود الأميركي في تلك المناطق سيمنع فكرة اقتحامها من قبل الجيش السوري، أو المليشيات الإيرانية.

معوقات تنفيذ المرحلة الأولى

عودة النظام السوري للجامعة العربية

عودة النظام السوري للجامعة العربية[9]، غيرت تسميته من نظام سوري متهم بجرائم حرب، إلى دولة عربية سورية، وهذا بالتأكيد أعطى النظام السوري جرعة ثقة، دفعته للمطالبة بعودة جميع الأراضي السورية لسلطته، وهذا بالتأكيد سيدفعه لمحاولة عرقلة خطة مناطق متوازية عبر إثارة النعرات القومية بين الكرد والعرب.

لذا من الضروري تأمين ضغط دولي يضمن عدم وصول أية امدادات مالية من الدول العربية للنظام السوري، لأن أية مساعدات ستقدم للنظام السوري، ستتم سرقتها كما حصل في السابق مع الأمم المتحدة.

أيضا يجب الاستفادة من مشروع قانون مكافحة التطبيع الذي اقره الكونغرس[10] في 11 أيار/ مايو 2023، لأنه يمثل نقطة ارتكاز تشريعية تجعل النظام السوري يعيد حساباتهم بشأن عرقلة مشروع "مناطق متوازية".

المليشيات الشيعية بين العراق وسوريا

الجيش السوري أضعف من أن يقوم بأي عملية عسكرية تهدد مشروع "المناطق المتوازية"، ولكن الحرس الثوري الإيراني الذي يسيطر على المليشيات الشيعية في سوريا والعراق، قد يضغط على الجيش السوري لأن ينفذ عمليات عسكرية بالتعاون مع المليشيات الشيعية، وهذا بالتأكيد يمكن التصدي له من قوات التحالف الدولي.

ولكن الخطورة أن تستمر تلك العمليات العسكرية ضمن سياسة استنزاف طويلة الأمد، وهذا أمر يفرض انفاقات مالية دائمة تقع على كاهل واشنطن، وهي لا ترغب بذلك.

---

[9] Syria's normalization signals a new Middle Eastern order, Brookings, By: Steven Heydemann Wednesday, May 10, 2023

https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2023/05/10/syrias-normalization-signals-a-new-middle-eastern-order/

[10] Congress introduces Assad Anti-Normalisation Act following Arab League's Syria decision, the national news, Ellie Sennett, May 11, 2023
https://www.thenationalnews.com/world/us-news/2023/05/11/congress-introduces-assad-anti-normalisation-act-following-arab-leagues-syria-decision/

لذا من الضروري أن تشارك بنفقات تلك العمليات الدول والإدارات التي أشرنا لها في فقرتي (الداعمين الماليين للمرحلة الأولى، والدعم اللوجستي والأمني والتدريبي للمرحلة الأولى)

المدة الزمنية للمرحلة الأولى

ترتكز هذه المرحلة، على القوة العسكرية، لذا لن تستغرق العملية أكثر من أربعة أشهر كعمليات عسكرية.

إلا أن الصعوبة الحقيقية في هذه المرحلة تكمن في عامل تمكين المصالحات، وهنا سيكون دور المجتمع المدني، والفريق السوري-الأميركي المعني بتعزيز قنوات التواصل بين العشائر العربية "السنية" وقوات سوريا الديموقراطية، وبالتأكيد وجود جيش سوريا الحرة، سيكون مساعدا جدا في عملية الإقناع، لذا نتوقع أن تستمر هذه المرحلة مدة عام كامل، بحيث تتضمن:

- برامج إعلامية تحضر الشارع السوري للتغير القادم
- الندوات مع قياديين من مجلس شورى العشائر
- لقاءات مع ممثلين عن العشائر العربية "السنية" من العراق.
- تعاون عربي بإشراف من الجامعة العربية.

الكلفة المالية للمرحلة الأولى

يجب إجراء دراسة مالية حول الانفاقات بالتنسيق مع وكالات أمنية، ومراكز دراسات أميركية، بحيث تتم دعوة:

- مستشارون عسكريون من قوات سوريا الديموقراطية.
- مستشارون عسكريون من التحالف الدولي لمناهضة الإرهاب.
- مستشارون من البنتاغون
- سفراء من الدول الخليجية.
- ممثل عن الحكومة العراقية.

المرحلة الثانية: ضبط حدود المعارضة المعتدلة

جوهر المشكل الرئيسي بين سياسي منطقة الإدارة الذاتية لشمالي شرق سوريا، ومناطق درع الفرات ونبع السلام، هي خلاف تركيا مع حزب العمال الكردستاني، وهذا ما وضحه المبعوث الأميركي الأسبق للملف السوري جيمس جيفري[11] يوم 14 آذار/ مارس 2023 لقناة Rudaw.

واشنطن تمتلك عوامل ضغط عالية على سياسي الإدارة الذاتية، ولكنها عاجزة عن ردم خلاف تاريخي بين الكرد والأتراك، لذا اكتفت بالتعاون العسكري مع قوات سوريا الديموقراطية في إدارة ملف مكافحة الإرهاب، وفي الآن ذاته، لم تشطب اسم حزب العمال الكردستاني من لوائح الإرهاب الأميركية.

أيضا لدى واشنطن نفوذ جيد في تركيا، بحكم شراكة كلا البلدين في حلف الناتو، لذا من المتأمل أن تضغط واشنطن على تركيا لغرض خلق تفاهمات بين الائتلاف الوطني لقوى المعارضة، وسياسي مجلس سوريا الديموقراطي.

وفعليا تركيا بحاجة ماسة لحل مشكلة اللاجئين السوريين، فخلال الانتخابات الرئاسية التركية "أيار 2023" ظهرت رغبة عالية من الشعب التركي بضرورة عودة اللاجئين السوريين في تركيا لسوريا، وبالحقيقة هذا المشروع يحتاج لموارد مالية كبيرة، خاصة وأن مناطق الشمال السوري غير مؤهلة لاستقبال أفواج بشرية كبيرة قادمة من تركيا.

أيضا الاقتصاد التركي عاجز عن المساهمة بهذا المشروع، خاصة بعد الزلزال المروّع الذي ضرب تركيا في ابريل/ نيسان 2023، من هنا قد تضطر حكومة أردوغان لأن تكون أكثر مرونة تجاه سياسي الإدارة الذاتية، خاصة إن كانوا غير منظمين في حزب العمال الكردستاني، بحيث تسمح لسياسي الحكومة السورية المؤقتة التعاطي مع حكومة الإدارة الذاتية لما فيه مصلحة للاجئين السوريين، وبالتأكيد هذا الأمر يتطلب وجود طرف وسيطي سوري-أميركي يدعم هذا التوجه، وقد يلعب هذا الدور سياسي فريق "اللقاء التشاوري السوري-الأميركي"[12] الذين نجحوا يوم 12آذار/ مارس 2023، في لعب دور تمهيدي بين منظمات سورية-أميركية على صلة جيدة مع الائتلاف السوري لقوى المعارضة السورية المقرب من أنقرة، وممثلي مجلس سوريا الديموقراطي في واشنطن.

ولينجح هذا المشروع من الضرورة، تحقيق الخطوات التالية:

---

[11] Former US envoy blames PKK for failure of intra-Kurdish talks, Karwan Faidhi Dri , Mar 14, 2023
https://www.rudaw.net/english/middleeast/14032023

[12] Syrians- Americans hosted by the SDC, CESD, May 12, 2023
https://www.cesdworld.org/2023/05/18/syrians-americans-hosted-by-the-aanes/

1. قطع علاقة مناطق الإدارة الذاتية مع مناطق النظام السوري، استنادا للبند 6 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".
2. القيام بتدريبات مشتركة بين الجيش الوطني وقوات قسد، تحت اشراف التحالف الدولي المناهض للإرهاب، استنادا للبند 5 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".
3. تفعيل شراكة اقتصادية بين مناطق الإدارة الذاتية لشرق الفرات، والحكومة التركية استنادا للبند 1 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".
4. التعاون السياسي بين الاتلاف الوطني لقوى المعارضة، ومجلس سوريا الديموقراطي استنادا للبند 6 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة" لغرض تشكيل فريق تفاوضي موحد الرؤية والهدف أمام النظام السوري لفرض اتفاق جنيف (1) الذي يوصي بحكومة انتقالية كاملة الصلاحية.
5. الغاء التعابير الاستفزازية بين الأكراد والأتراك والعرب، استنادا للبندين 3-8 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".
6. تطوير الهياكل المؤسساتية في كلا المنطقتين لمواكبة حاجات السوق الاجتماعية، استنادا للبند 7 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".
7. التعاون "السوري-التركي-الأميركي" لهدف إعادة توطين اللاجئين السوريين القادمين من تركيا ولبنان، استنادا للبند 2 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".
8. العمل على تحقيق تطور اجتماعي يفرز أحزاب سياسية سورية قادرة على صياغة قيادة البلاد إلى واقع أفضل، استنادا للبندين 9-4 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".

الممولون للمرحلة الثانية

- دول الاتحاد الأوروبي
- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
- الولايات المتحدة الأميركية
- الجالية السورية المغتربة
- البنك الدولي

قانونيا لن تقدم أي من الجهات الخمس على أي إنفاق مالي، إن لم تظهر سلطة تنفيذية موحدة تجمع الاتلاف الوطني لقوى المعارضة ومجلس سوريا الديموقراطي، لأن هذه السلطة يجب أن تكون ممثلة للشعب السوري، من هنا كان من الضروري أن نفتتح خطة "مناطق متوازية" بعنوان عريض هو "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة"، ففعليا بدون وجود الولايات المتحدة لا يمكن أن يستقر الشمال السوري، والولايات المتحدة هي الطرف الوسيطي الوحيد القادر على زرع تفاهمات بين تركيا ومجلس سوريا الديموقراطي.

معوقات تنفيذ المرحلة الثانية

التعنت التركي تجاه الأكراد

تصنف الحكومة التركية حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري على أنه الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني، لذا ترى في قوات سوريا الديموقراطية امتدادا عسكريا لقوات PKK المتعسكرة في جبال قنديل، وهذا بالتأكيد خطر على الأمن القومي التركي، أيضا تصنف الحكومة الأميركية حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية.

يدّعي مجلس سوريا الديموقراطي أن قوات سوريا الديموقراطية غير مرتبطة سياسيا بحزب العمال الكردستاني، ولكن بعض العناصر المنضمة فيها لديها احترام عالي لزعيم PKK عبد الله أوجلان، كما لا تنكر مسد دور مقاتلي جبل قنديل في التصدي لإرهابي القاعدة، وترى في هؤلاء المقاتلين فريقا عسكريا قد يناصرها في حال قررت تركيا احتلال مناطق تابعة للإدارة الذاتية.

لذا الخيار الأفضل لتحسين العلاقة بين تركيا والأكراد السوريين، هو اعتماد مذكرة تفاهم تلزم كلا الطرفين وفق الضامن الأميركي بتحقيق مصالحة سياسية، استنادا البندين 1-3 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة"، ينجم عنه نهضة اقتصادية مرتكزة على استقرار أمني يخدم مشروع مكافحة الإرهاب المستند للبند 5 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة"، مما يضمن عودة آمنة للاجئين السوريين استنادا للبند 2 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة".

الرغبة بمركزية الحكم من قبل القوميين العرب

يعارض الكثير القوميين السوريين العرب أي تغيير إداري يقسم سوريا، وينظرون لمشروع الإدارة الذاتية على أنه مشروع انفصالي مشابه لمشروع إقليم كردستان العراق، لذا هم متمسكون بفكرة مركزية الحكم المعمول بها منذ تأسيس الدولة السورية.

يستند القوميين العرب في طرحهم هذا، على المقومات التالية:

- الأكراد ليسوا أكثرية في منطقة الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا، ومع ذلك هم يهيمنون على القرار السيادي في تلك المنطقة.
- الأكراد لديهم رغبة انفصالية ممثلة في أدبياتهم، وهم يسعون لحق تقرير المصير الذي سيعني ضم أجزاء من سوريا والعراق وتركيا وإيران لدولة جديدة، مما يعني تمزيق سوريا.
- الأكراد أقلية سورية، ولكنهم يحظون بالدعم الأميركي، مما مكنهم من تقليص صلاحيات العشائر العربية، والسريان، والآشوريين.
- حزب الاتحاد الديموقراطي الذي يهيمن على الحياة السياسية والعسكرية في مناطق الإدارة الذاتية، هو الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني، أي هو حزب تركي وليس حزبا سوريا.
- يرفض القوميين العرب نزع سمة "العربية" عن الجمهورية السورية، وبرايهم سوريا جزء من الجامعة العربية.

لذا من الضروري السعي الجدّي لتحقيق مصالحة عربية-كردية ترتكز للبند 3 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة"، مع ربطها بالتزامات تضمن وحدة الأراضي السورية، وتحقيق انتقال سياسي، عبر حكومة وحدة وطنية تحمي جميع الحقوق، وهو ما سنشرحه بالمرحلة الثانية من خطة "مناطق متوازية".

العلاقات التركية الجديدة مع النظام السوري

شكل التفاوض التركي-السوري فرصه لطرح جيش النظام السوري كحليف للجيش التركي في حال حدوث حملة عسكرية لتصفية مقاتلي حزب العمال الكردستاني، والمعضلة أن كل من النظام السوري والحكومة التركية يصوران قوات سوريا الديموقراطية على أنها امتداد لمقاتلي حزب العمال الكردستاني.

لذا من الضروري أن تتعزز المصالحة الكردية-العربية استنادا للبند 3 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة"، وفي الآن ذاته من الضروري تعزيز المصالح الاقتصادية التركية في مناطق

الشمال السوري، لتتحقق من خلالها مصالحة كردية-تركية استنادا للبند 1 من "الغاء سمة الاحتلال عن الولايات المتحدة في سوريا لنجاح الخطة"

المدة الزمنية للمرحلة الثانية

نجاح المرحلة الأولى من مشروع "مناطق متوازية" سيكون عامل تحفيز لكل من الطرف الكردي-التركي لتحقيق مصالحة سياسية، ولكن بالتأكيد لن تكون تلك المصالحة ناجحة ١٠٠٪، لذا من المتوقع أن تكون منطقة نبع السلام أكثر انفتاحا للتعاطي مع الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا، على أن تتبعها منطقة درع الفرات في فترة لاحقة.

ومن المتوقع أن تتم المرحلة الثانية مهامها التصالحية في عهد الرئيس جون بايدن أي ألا تتجاوز عام 2024.

وبالتأكيد إعادة انتخاب الرئيس أردوغان لولاية رئاسية جديدة في تركيا سيكون عاملا مساعدا في هذا الشأن، لأن إدارته أكثر انفتاحا للمصالحة مع الأكراد، مقابل القوميين الترك النشطين في المعارضة التركية.

الكلفة المالية للمرحلة الثانية

من الضروري اجراء مؤتمر يجمع عدد من الدول، بالإضافة لوجود ممثلين عن الممولين للمرحلة الثانية، بالإضافة لممثلين عن المجتمع المدني السوري، والشركات الخاصة المعنية بإشادة منازل مسبقة الصنع، ورجال الاعمال.

ويفضل ان يكون هذا المؤتمر برعاية الولايات المتحدة كونها أكبر الداعمين الماليين للاجئين السوريين، ولعل ألمانيا المكان الأفضل لعقده لكونها أكبر المستضيفين الأوروبيين للاجئين السوريين.

المرحلة الثالثة: حدود منطقة درع الفرات وإدلب

تسيطر حكومة الإنقاذ على محافظة إدلب، حيث تنشط فيها جماعات راديكالية مدرجة على لوائح الإرهاب الأميركية، مما يجعل واشنطن غير قادرة على تنفيذ أية مصالحات بين هذه الحكومة ومناطق المعارضة المعتدلة.

الحكومة التركية بدورها تدرج تنظيم النصرة على لوائح الإرهاب التركية، إلا أن هذا التنظيم لا يشن عمليات إرهابية ضد القوة العسكرية التركية المنتشرة في إدلب، لأن تلك القوة مسؤولة عن تسيير دوريات عسكرية مشتركة مع الجيش الروسي لضمان فض النزاع بين قوات جيش النظام ومليشيات حكومة الإنقاذ.

من هنا نفهم أن حكومة الإنقاذ بحاجة للأتراك، من أجل ضمان استقرار مناطقهم، إلا إن كان لديهم توجه نحو فتح جبهات ضد النظام السوري، ووفق هذا الأساس من المفيد أن تبرم الحكومة السورية المؤقتة عبر الوسيط التركي اتفاقا مع ممثلي حكومة الإنقاذ، يتحدد من خلاله، النقاط التالية:

1. وضع معابر عسكرية تمنع مرور أي مقاتلين من مناطق حكومة الإنقاذ نحو مناطق درع الفرات.
2. السماح للمدنيين من كلا الطرفين بالمرور.
3. عدم ملاحقة المنشقين العسكريين من كلا الطرفين.
4. السماح بتبادل البضائع والمنتجات بدون أية رسوم جمركية.

معوقات تنفيذ المرحلة الثالثة

الفئات المغالية بالتطرف

تنظيم النصرة وعلى الرغم من مبايعته للقاعدة، إلا أن خطابه الجهادي منحصر في سوريا، مما يجعله أقل تطرفا تجاه المجتمع الدولي، أيضا تسمح حكومة الإنقاذ بانتشار علم المعارضة السورية في مناطق إدلب المختلفة، من هنا نستطيع تقسيم الفئات المعارضة للمرحلة الثالثة، ضمن فئتين رئيسيين، وهما:

الانغماسين

وهي الفئات التي تلقت تدريبات جهادية، تحثها على التضحية بنفسها، وهذه الفئة على الرغم من قلة عددها، إلا أنها قادرة على تكبيد أعدائها خسائر بشرية كبيرة في المعارك، لأنها مستعدة لاستخدام أحزمة ناسفة.

المهاجرين

وهم الفئات المسلمة الراديكالية المتطرفة التي جاءت كتلبية لحركة الجهاد العالمية لنصرة المظلمون السنة في سوريا، ومن أبرزهم جماعة حراس الدين، والجيش التركستاني، وغيرهم من المجاهدين الشيشان والقوقازيين، وفعليا هذه الفئة لم تستطع لليوم الاندماج الكامل في مجتمع إدلب، لذا لن تقبل هذه الفئة مشروع المعارضة المعتدلة.

كلتا الفئتين لا تمثلان الا نسبة بسيطة جدا من المجتمع المنتشر في إدلب، وفعليا الخيار الأفضل لهذه الفئة أن يتم دفعهم للاصطدام من النظام السوري، ففي النهاية هم جاؤوا لنصرة الفئات المسلمة التي يقتلها النظام السوري.

لذا من الضروري أن تسمح تركيا وروسيا بحدوث معارك بين المتطرفين والنظام السوري، وبالتأكيد هذا الاشتباك العسكري سيكون في صالح الشعب السوري، الذي يرفض التطرف وينادي بالاعتدال.

وطبعا هذه المعارك ستتسبب في حدوث انشقاقات عديدة في تنظيم النصرة، الذي بالتأكيد سيؤازر جماعة حراس الدين في المعارك.

الاتحاد الروسي

ربما يرفض الاتحاد الروسي مجاراة الأتراك في هذا التوجه، كي لا يضطر لزيادة إنفاقاته العسكرية في سوريا، خاصة أنه منهمك بالمعارك في أوكرانيا.

من هنا على الدبلوماسية التركية لعب دور هام في اقناع موسكو بالخطة، بحيث تبين لموسكو أن أغلب الانغماسين من أصول قوقازية، أي أنهم مستعدين للعودة لروسيا إن قرر التحالف الدولي لمناهضة الإرهاب مهاجمتهم في إدلب، ولذا الأفضل للكرملين تصفيتهم في سوريا، مع ملاحظة أن روسيا ليست مضطرة لتحمل تكاليف القصف الجوي في إدلب، فهذه مهمة مقاتلي حزب الله والحرس الثوري الإيراني المنتشرين عند حدود إدلب.

بالتأكيد هذه الخطة ستعني خسائر كبيرة في صفوف الشيعة الموالين لإيران داخل سوريا، وهذا سيعني مصلحة لإسرائيل داخل سوريا، ومصلحة للروس الذين تراجع نفوذهم في دمشق مقابل تنامي النفوذ الإيراني مؤخرا.

المدة الزمنية للمرحلة الثالثة

تفاهم الحدود بين حكومة الإنقاذ ودرع الفرات عبر الوسيط التركي، أمر سهل من الممكن إنجازه خلال شهرين من المفاوضات.

أما مرحلة المعارك مع النظام فهي مرحلة مفتوحة لأنها ستعني إنهاك لكلا الطرفين المتحاربين، وستدفع بخطة "المناطق المتوازية" للانتقال نحو المرحلة الثانية التي تفرض فيها على النظام السوري القبول بتوصيات جنيف (1)، كما سنوضح في استراتيجية المرحلة الثانية من الخطة.

احتمالات الفشل

أي خطة في العالم، تحتمل عاملي الفشل والنجاح، ومن هنا علينا رسم بدائل لكل خطة:

احتمال فشل المرحلة الأولى

قد يرفض التحالف الدولي بقيادة واشنطن مدّ نفوذه على طول الحدود السورية-العراقية، وهذا الأمر مبرر في حال تخلف المانحون عن تسديد كلفة الانتشار العسكري هناك، وفعليا هذا الأمر يعني استمرار التوغل الإيراني في سوريا، وتنامي في حالة الفوضى الأمنية في مناطق دير الزور، وزيادة في دخول الكابتغون للأراضي العراقية.

وهذا بالحقيقة مخالف لالتزامات واشنطن في ملفات (مكافحة الكابتغون، ومحاربة الإرهاب) ولا يمكن تبريره، إلا بحصول واشنطن على صفقة مغرية من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترتكز على ثلاثة عوامل:

- وقف البرنامج النووي الإيراني: وهذا الأمر قد توافق عليه طهران.
- وقف التعاون مع روسيا: وهذا الأمر لن تستطيع طهران الموافقة عليه.
- وقف بيع المسيرات لروسيا، وللدول والمنظمات الإرهابية: وهذا الأمر أيضا لن تلتزم به طهران.
- وقف التعاون مع الصين: وهو بالتأكيد أمر ترفضه طهران.

إدارة بايدن لن تغامر بالتفاوض مع طهران إن لم تشعر بالتزام راسخ بالبنود الأربعة، فالحزب الديموقراطي مقدم على انتخابات ساخنة، والجمهوريين متشددين جدا تجاه كل ما يخص طهران.

لذا على المعارضة السورية، أن تسعى بكل طاقتها لقرع أبواب الإدارة الأميركية من أجل اقناعها بأهمية هذه الخطة للأمن القومي الأميركي، فالروس والإيرانيين في حالة تحالف واضحة ضد المجتمع الدولي الداعم لسيادة أوكرانيا.

أيضا على المعارضة السورية قرع أبواب اللوبي الإسرائيلي المعني تماما بوقف التمدد الإيراني في سوريا، وفعليا لهذا اللوبي قنوات ضغط عالية في واشنطن لا تمتلكها المعارضة السورية.

الانتقال للمرحلة الثانية بدون تنفيذ المرحلة الأولى

الثقة بين الأتراك والأكراد عامل شديد التعقيد، ولن ينجح هذا الأمر إلا بإشعار الأتراك أن العرب والكرد بحالة مصالحة حقيقية، وهذا الأمر ممكن جدا أن يتم عبر تسليم العشائر العربية مناصب قيادية في مناطق الإدارة الذاتية.

وقد يدار هذا الأمر من قبل الأميركيين، مما يحمس تركيا للانخراط الجدي في هذه الخطة، أما إن تمنعت تركيا عنها، فعلى واشنطن والمجتمع الدولي اعلام تركيا أن مصلحة الأمن القومي التركي تكمن في تعاونها مع واشنطن، وليس مع روسيا.

فالروس لم يقدموا لتركيا أية تسهيلات في سوريا، على العكس حصلوا من تركيا على تسهيلات مكنتهم الوصول إلى الخط الدولي السريع M4, M5، أيضا ساهم الدعم الروسي بانسحاب المعارضة المدعومة من تركيا من مدينة حلب.

وفي حال تشدد تركيا في رفض المبادرة، على المعارضة السورية نقل مقراتها من إستانبول لمدينة محايدة، والعمل بشكل منعزل عن الوسيط التركي، عبر التعاون المباشر مع الإدارة الذاتية برعاية واشنطن، بالتأكيد هذا الأمر سيفقد المعارضة تواصلها المباشر مع الجيش الوطني، ولكنه سيفقد هذا الجيش الشرعية السياسية في التواجد في مناطق درع الفرات، ونبع السلام، مما يحوله لمليشيا غير منضبطة قد تدرج على لوائح الإرهاب خاصة وأنها ارتكبت العديد من الانتهاكات تجاه المدنيين السوريين في تلك المناطق.

عدم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية

إن غياب تنفيذ أي من الخطوات السابقة سيعني أن مستقبل سوريا سيكون مستمرا ضمن خمس دويلات مشتتة الهوية، وهو ما دفعنا لطرح مشروع الفدرالية في خمس مناطق في مادتنا

"Policy paper"Federalism between realism and minorities in Syria[13]

التي نشرها المعهد التشيكي السلوفاكي للدراسات المشرقية في نوفمبر/ تشرين الأول 2022.

---

[13] Policy paper"Federalism between realism and minorities in Syria", By: Issam Khoury, 10, 27, 2022, CSIORS https://www.csiors.org/en/_files/ugd/66053a_1949eaf413ca416a99c2d4ea11d4b15b.pdf